في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي المصري

صندوق النقد العربي يقرض مصر 615 مليون دولار

عبد الله : الصندوق له دور مهم في تعزيز قدرة الدول العربية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي ومواجهة التحديات المختلفة

القاهرة – "وكالات" : وافق مجلس إدارة صندوق النقد العربي على تقديم قرض جديد إلى مصر بمبلغ 153.475 مليون دينار عربي حسابي، ما يعادل نحو 615.8 مليون دولار أميركي، في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي المصري، وتعزيز سلامة ورفع كفاءة البنى التحتية لنظم الدفع في القطاع.

وقال الصندوق في بيان له، إن اتفاقية القرض أبرمت في 25 يوليو الجاري، ووقع عليها من الجانب المصري محافظ البنك المركزي حسن عبد الله، وعن الصندوق رئيس مجلس إدارته عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، بغرض توفير الموارد المالية اللازمة لدعم برنامج إصلاح يهدف إلى تعزيز كفاءة القطاع المالي والمصرفي المصري.

وتستهدف اتفاقية القرض تعزيز الشمول المالي والاستدامة في مصر، وإطار الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي، وتوسيع نطاق الاعتماد على التقنيات في تقديم التمويل والخدمات المالية، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية.

وأعرب محافظ البنك المركزي المصري عن تقديره للدعم الذي يقدمه الصندوق لبلاده، ودوره المهم في سبيل تعزيز قدرة الدول العربية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومواجهة التحديات المختلفة.

بدوره، ثمن رئيس مجلس إدارة الصندوق جهود الحكومة المصرية في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، التي تساهم بصورة كبيرة في تطوير الاقتصاد المصري، وتهيئة البيئة المؤاتية لقطاع الأعمال المحلي والأجنبي، مؤكداً حرصه على استمرار الشراكة المثمرة مع القاهرة لتوفير أنجع السبل في مواجهة كافة التحديات، وفق البيان.

البنك المركزي المصري أشاد بدور صندوق النقد العربي الداعم لمصر

ويدرس صندوق النقد العربي في الوقت الحالي طلبات عدد من الدول الأخرى للاستفادة من موارده المالية، والعمل على استكمال الإجراءات في هذا الشأن، بما يكفل توفير الدعم بأقصى سرعة ممكنة لتمكينها من استيفاء احتياجات التمويل، وتعزيز مواقفها المالية في مواجهة التحديات الراهنة.

وقفز الدين الخارجي لمصر إلى 165.4 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2022–2023 أواخر مارس/ آذار الماضي، مقابل 162.9 مليار دولار بنهاية الربع الثاني من السنة ذاتها في ديسمبر/ كانون الأول 2022، و145.5 مليار دولار بنهاية عام 2021.

وكان الدين لا يتجاوز 38.38 مليار دولار في مارس/ آذار 2013، غير أنه ارتفع بنسبة 330 % في غضون 10 سنوات، بسبب توسع نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي في الاقتراض الخارجي لإقامة مشاريع "تجميلية" لا تعود بالنفع على الاقتصاد أو المواطن، وفي مقدمتها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، الذي قدرت كلفته بنحو 58 مليار دولار.

ويتوقع صندوق النقد الدولي وجود عجز في موارد مصر من العملة الصعبة يقدر بنحو 18 مليار دولار سنوياً حتى عام 2026. وتتعين تغطية العجز عبر بيع المزيد من الشركات الحكومية بقيمة 40 مليار دولار على الأقل خلال 4 سنوات، مقابل تعهد من الحكومة بعدم اللجوء إلى المزيد من القروض حتى يضمن الصندوق سداد مستحقاته المتراكمة.

في مجال السيارات الكهربائية والبطاريات وتحوّل الطاقة

باريس تدعو الصين لزيادة استثماراتها في فرنسا رغم قلق دول غربية

دعا وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، من بكين إلى مزيد من الاستثمارات الصينية في فرنسا، في حين يثير الاعتماد اقتصاديا على العملاق الآسيوي قلق دول غربية.

وقال لومير "أقول لكم بصراحة كبيرة: نرحب بالمستثمرين الصينيين في فرنسا، لا سيما في مجال السيارات الكهربائية، والبطاريات، والتحوّل الطاقوي".

وأشار الوزير على سبيل المثال إلى شركة "اكس تي سي" XTC الصينية، المستثمرة مع العملاق النووي الفرنسي "أورانو" في البطاريات في دونكيرك، وإلى مصنع بطاريات شركة "إنفيجن" Envision الصينية– اليابانية في دواي، وفق ما نقلته وكالة "فرانس برس".

وقال: "نريد أن نستقبل استثمارات صينية كبرى على الأراضي الفرنسية"، لكنه لفت إلى أن بلاده "ستنظر في ما هو ضمن نطاق السيادة وما ليس ضمنه".

وتحدّث لومير خلال الحوار الاقتصادي والمالي الرفيع المستوى بين فرنسا والصين، وهو اجتماع ثنائي سنوي يشارك في إدارته هذا العام نائب رئيس الوزراء الصيني المسؤول عن القضايا الاقتصادية والمالية، هي ليفنغ.

ويأمل ليفنغ أن توفر فرنسا "بيئة أعمال غير تمييزية وأكثر إنصافاً وعدلاً" لشركات بلاده، مؤكداً أنّ الاستثمارات الصينية مكّنت من خلق 50 ألف فرصة عمل في فرنسا خلال السنوات الأخيرة.

وهذا أول حوار اقتصادي ومالي فرنسي–صيني رفيع المستوى يعقد حضورياً منذ بدء جائحة "كوفيد19–".

وأتت مواقف لومير بشأن الاستثمارات الصينية في حين تؤكد دول غربية عدة ولا سيما ألمانيا رغبتها في تقليل اعتمادها على الصين اقتصاديا.

وقال برونو لومير بحضور هي ليفنغ "بعد كوفيد، من الطبيعي أن تسعى كل الدول المتقدمة إلى الحصول على مزيد من الاستقلالية في سلسلة قيمها لتكون قادرة على مواجهة أزمة جديدة محتملة".

أضاف "يجب ألا يمنعنا هذا الخيار من تعزيز تعاوننا أيضاً في المجالات الضرورية".

إلى ذلك ناقش البلدان الاستقرار المالي العالمي والتمويل المستدام للاقتصادات النامية وتغيّر المناخ والأمن الغذائي والتنوّع البيولوجي.

وقالت باريس أيضا إنها طالبت بـ "إعادة التوازن" إلى العلاقة الاقتصادية، حيث بلغ العجز التجاري الفرنسي مع الصين حوالي 54 مليار يورو في العام 2022.

وأعلن لومير أن حوار السبت سمح بإحراز تقدم في بعض القضايا، لا سيما بشأن المتطلبات في مجال الطيران، أو مستحضرات التجميل، مع إنشاء مجموعة عمل في هذا المجال للنظر في مسائل الملكية الفكرية والأمن.

وسيسافر الإثنين وزير الاقتصاد والمال والسيادة الصناعية والرقمية الفرنسي إلى مدينة شينزين الكبيرة في الجنوب التي يُطلق عليها أحيانا اسم "سيليكون فالي" الصيني.

وسيلتقي هناك مستثمرين صينيين ورؤساء كبار بينهم رئيس شركة تصنيع السيارات "بي واي دي". وتدرس العلامة التجارية افتتاح مصنع للسيارات الكهربائية في أوروبا.

التجارة الخارجية للصين تسجل 547.5 مليار دولار خلال يونيو

حاويات في ميناء يانغشان بشنغهاي

سجلت التجارة الخارجية للصين في البضائع والخدمات في شهر يونيو الماضي أكثر من 3.91 تريليون يوان (547.5 مليار دولار).

وأظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين، وفقا لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، أن صادرات البضائع بلغت 1.91 تريليون يوان، مقابل واردات بقيمة 1.49 تريليون يوان، ما أسفر عن فائض بلغ 424.2 مليار يوان.

وأوضحت البيانات، أن إجمالي صادرات الخدمات بلغ 189.5 مليار يوان الشهر الماضي، فيما وصلت واردات الخدمات إلى 322.5 مليار يوان، ما تسبب بعجز تجاري بقيمة 133.1 مليار يوان.

وارتفعت الإيرادات المجمعة لصناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في الصين خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 14.2 في المائة على أساس سنوي، حيث بلغت 5.52 تريليون يوان (حوالي 773.78 مليار دولار).

وأظهرت بيانات رسمية من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، أن صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات حافظت على نمو مزدوج من حيث الإيرادات والأرباح في النصف الأول من العام الحالي، مبينة أن إجمالي أرباح الشركات في هذا القطاع بلغ 617 مليار يوان، بزيادة 10.4 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

مؤشر داو جونز الصناعي قفز 176 نقطة مضيفاً نصف نقطة مئوية لقيمته

أداء قوي للأسهم الأمريكية.. وأسبوع ثالث من الارتفاعات

مدعومة ببيانات حديثة ظهرت في واشنطن وأظهرت تراجع التضخم، واصلت الأسهم الأمريكية أداءها القوي، ليسجل مؤشرا داو جونز الصناعي وإس أند بي 500 ارتفاعهما للأسبوع الثالث على التوالي، ولتكون أغلب المؤشرات للقطاعات المختلفة في المنطقة الخضراء مع نهاية الأسبوع.

وخلال تعاملات آخر أيام الأسبوع، قفز مؤشر داو جونز الصناعي 176 نقطة، مضيفاً نصف نقطة مئوية لقيمته، في ارتفاعه لليوم الرابع عشر في 15 يوماً من التعاملات. أيضاً، ارتفع مؤشر إس أند بي 500 نقطة مئوية كاملة، بينما أضاف مؤشر ناسداك 1.90% من قيمته عند بداية تعاملات الجمعة.

وبارتفاعات الجمعة، كانت المؤشرات الثلاثة في المنطقة الخضراء على المستوى الأسبوعي.

واستفادت وول ستريت من بيانات صدرت صباح الجمعة في واشنطن، أظهرت تباطؤ التضخم السنوي الأميركي، مقاساً بمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بصورة واضحة في يونيو، الأمر الذي زاد من آمال المستثمرين في إنهاء مجلس الاحتياط الفيدرالي أقوى دورة تشديد نقدي منذ الثمانينيات في وقت قريب.

تباطؤ التضخم السنوي بأمريكا في يونيو

وتمثل البيانات أهمية كبيرة ضمن العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات البنك الفيدرالي القادمة، حيث يعد مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي المقياس المفضل للبنك في قياس التضخم في البلاد.

وفي أوروبا، تراجعت الأسهم الأوروبية من أعلى مستوياتها في عدة أشهر اليوم الجمعة، بعد نتائج متباينة للشركات وبالتزامن مع إعلان بنك اليابان "المركزي" تعديلا مفاجئا لسياسته النقدية، لكن الأسهم القيادية في ألمانيا خالفت الاتجاه لتغلق عند مستوى قياسي وسط بوادر على انحسار التضخم.

وأنهى مؤشر ستوكس 600 لأسهم أوروبا منخفضا 0.2%، بعدما أغلق عند أعلى مستوياته في نحو عام ونصف أمس الخميس، حينما رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة وفقا للمتوقع، لكنه أشار إلى احتمال التوقف مؤقتا عن التشديد النقدي في سبتمبر.

وسجل مؤشر داكس الألماني مستوى قياسيا خلال التعاملات، وحافظ على معظم مكاسبه، ليغلق مرتفعا 0.39%، بعدما أظهرت بيانات أن التضخم في ألمانيا عاود الهبوط.

الأسهم الأمريكية تواصل ارتفاعها للأسبوع الثالث على التوالي

وعلى الرغم من انخفاضه اليوم، سجل مؤشر ستوكس 600 مكاسب أسبوعية للمرة الثالثة على التوالي، وسط آمال في اقتراب البنوك المركزية الكبرى من إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة.

وكان مؤشرا التكنولوجيا وشركات التعدين من بين الأفضل أداء هذا الأسبوع، حيث ارتفعا 3.6% و3.4% على الترتيب.

وعلى نحو متصل، ارتفعت أسعار النفط في ختام التعاملات يوم الجمعة، وسجلت مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي، وسط تفاؤل بين المستثمرين باستمرار ارتفاع الأسعار بفضل تعافي الطلب وتخفيضات الإمدادات.

وزادت الشهية للمخاطرة في الأسواق المالية بصفة عامة بفعل توقعات متزايدة باقتراب البنوك المركزية الكبرى من إنهاء دورة التشديد النقدي، وهو ما عزز التوقعات للنمو العالمي ومن ثم ارتفاع الطلب على الطاقة.

وارتفع خاما القياس حوالي 5% هذا الأسبوع مدعومين بتخفيضات الإمدادات التي أعلنها تحالف أوبك+ في وقت سابق من الشهر الجاري. ويتجه الخامان لتسجيل مكاسب بنسبة 13% خلال الشهر.

وارتفع مزيج برنت 75 سنتا إلى 84.99 دولارا للبرميل عند الإغلاق اليوم الجمعة، في حين زاد خام غرب تكساس الأميركي 49 سنتا إلى 80.58 دولارا للبرميل عند التسوية.

وزادت التوقعات بنمو الطلب أمس الخميس، بعدما نما الناتج المحلي الإجمالي الأميركي في الربع الثاني بمعدل 2.4%، وهو ما تجاوز التوقعات، ووفر دعماً لتوجهات جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي، المرجحة لتحقيق الاقتصاد الأميركي ما يطلق عليه اسم "الهبوط الآمن".

البنك التجاري يعلن عن الفائز في سحب حساب النجمة الأسبوعي

أجرى البنك التجاري سحبه الأسبوعي على حساب النجمة . وقد تم إجراء السحب يوم الأحد الموافق 30 يوليو 2023 في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة السيد منصور الظفيري.

وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي :

سحب حساب النجمة الاسبوعي – جائزة 5،000/– دينار كويتي من نصيب الفائز

السيد / عدنان حمدي العلي الطرشان

ويذكر أن جوائز "حساب النجمة" مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة، بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، والتي تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5،000/– دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20،000/– دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500،000/– ديناركويتي، وسحب آخر العام على أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة 1،500،000 دينار كويتي .

البنك التجاري أجرى السحب الأسبوعي على حساب النجمة

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فمن المعروف أنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 500/– دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500/– دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصة الفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

وكشف البنك أن حساب النجمة متاح للجميع ، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان و في أي وقت.